مقتل 7 اعوان للحرس البلدي وجندي في اعمال عنف بالجزائر

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: اغتالت مجموعة مسلحة مساء الاحد سبعة من اعوان الحرس البلدي الجزائري بولاية عين الدفلى (150 كلم غرب العاصمة).

وذكرت صحيفة «يومية الغرب» الناطقة باللغة الفرنسية أمس الاثنين ان المجموعة المسلحة التي كانت مدججة بالسلاح باغتت أعوان الحرس البلدي الذين كانوا يقيمون حاجزا أمنيا ببلدة سيدي مجاهد المعزولة. وقالت ان المجموعة المسلحة هاجمت أعوان الحرس البلدي قبل دقائق من لحظة الإفطار مما حال دون تمكنهم من الرد على الهجوم.

ونقل جثامين الضحايا الى مستشفى مدينة ملیانة المجاورة.

من جهة اخرى، ذكرت الصحف ان عسكريا قتل وجرح 19 آخرون السبت في انفجار قنبلة يدوية الصنع في جبال منطقة بني كسيلة بولاية بجاية (منطقة القبائل 260 كلم شرق الجزائر).

وجرح ثلاثة من رجال الشرطة مساء السبت في اعتداء بقنبلة على برج منايل (منطقة القبائل 80 كلم شرق العاصمة)، حسبما ذكرت صحف. وما زالت اعمال العنف التي تنسب للجماعة السلفية للدعوة والقتال، تؤدي الى سقوط ضحايا رغم دخول «ميثاق السلم والمصالحة الوطنية» حيز التنفيذ في شباط/فبراير الماضي، لانهاء العنف.

وذكرت صحيفة «ليبرتيه» الناطقة بالفرنسية امس ان طالبا ثانويا لقي حتفه في انفجار صاروخ تقليدي الصنع معروف في بلدة اولاد سلام بولاية غليزان (300 كلم غرب). وقتل الشاب البالغ من العمر 17 عاما عندما كان يقوم ببحث في اكوام الحديد بمزرعة مجاورة حيث انفجر الصاروخ بين يديه.

تأجيل النظر في استئناف المتهم بالاعتداء على كنيس يهودي بتونس

■ تونس ـ يو بي آي: قررت محكمة الاستئناف بتونس العاصمة امس الاثنين تأجيل النظر في قضية بلقاسم نوار المتهم الوحيد في «التفجير الارهابي» الذي استهدف عام 2002 الكنيس اليهودي «الغريبة» بجزيرة جربة السياحية الواقعة على بعد 500 كيلومتر جنوب شرقي تونس العاصمة. وقالت مصادر قضائية ان بلقاسم نوار لم يمثل امس أمام محكمة الاستئناف، حيث حضر محاميه فقط، لذلك قرر القاضي تأجيل النظر في هذا الاستئناف الى الثالث عشر من تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

وكان طارق ابراهم قاضي الدائرة الجنائية التابعة للمحكمة الابتدائية في تونس العاصمة قد أصدر في السابع من حزيران/يونيو الماضي حكما يقضي بسجن بلقاسم نوار (44 عاما)، لمدة 20 عاما، وخمس سنوات اضافية تحت المراقبة.

وقد أقر القاضي بثبوت ادانة المتهم فيما نسب اليه من تهم «المشاركة في قتل نفس بشرية عمدا مع سابق الاضمار والمشاركة في صنع مواد متفجرة بدون ترخيص قانوني، والتحضير والقيام بالاعتداء على أشخاص وأملاك، واخفاء معلومات حول الاعداد لهذا الاعتداء والإنضمام إلى عصابة أشرار». يشار الى أن المتهم بلقاسم نوار سبق له أن نفى أمام المحكمة التهم المنسوبة اليه، لكنه اعترف بمساعدة ابن أخيه الانتحاري نزار نوار على شراء الشاحنة التي استخدمت في الهجوم على معبد «الغريبة» اليهودي في الحادي عشر من شهر نيسان/ابريل من العام 2002.

وكانت السلطات الأمنية التونسية قد اعتقلت بلقاسم نوار بعد أيام قليلة من الهجوم الذي نفذه ابن أخيه نزار نوار ضد معبد «الغريبة» اليهودي، والذي أسفر عن مقتل 21 شخصا بينهم 14 سائحا ألمانيا.

وخضع بلقاسم نوار أثناء فترة اعتقاله إلى تحقيق مكثف شارك فيه محققون من ألمانيا وفرنسا، خصوصا القاضي الفرنسي الشهير جان لويس بروبغيير المكلف بقضايا الارهاب.

ليبيا تحتجز 1930 مهاجرا غير شرعي

■ طرابلس ـ رويترز: قالت وزارة الداخلية الليبية امس الاثنين ان الشرطة احتجزت نحو 1930 مهاجرا غير شرعي على مدار الايام السبعة والعشرين الماضية كانوا يحاولون الابحار الى اوروبا عن طريق ايطاليا من الساحل الليبي. وأضافت الوزارة أنها قامت في نفس الفترة بترحيل 3768 مهاجرا اخر من دول أفريقية عدة اعتقلوا في وقت سابق لمحاولتهم العبور بطريقة غير مشروعة الى ايطاليا.

وقال البيان الذي نشرته وكالة الجماهيرية للانباء «جانا» ان الاعتقالات وعمليات الترحيل جزء من الجهود المستمرة التي تبذلها السلطات للقضاء على الهجرة غير الشرعية. وتستضيف ليبيا مؤتمرا لافريقيا واوروبا عن الهجرة في تشرين الثاني/نوفمبر. وقالت منظمة مراقبة حقوق الانسان «هيومان رايتس ووتش» ومقرها نيويورك في تقرير الشهر الماضي انه كان هناك طالبو حق اللجوء من بين الاف المهاجرين الذين رحلتهم ليبيا في الاعوام الاخيرة وهو انتهاك تجاهلته الدول الاوروبية في تعاملاتها مع طرابلس.

وشكت الحكومة الليبية التي لم ترد بعد على مزاعم منظمة مراقبة حقوق الانسان مما وصفه بعض المسؤولين في طرابلس «بغزو المهاجرين».

وتقدر السلطات الليبية عدد المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا بأكثر من مليون. ومعظمهم جاءوا عن طريق الصحراء للعمل في البلاد وجمع المال اللازم لسداد أجور مهربي المهاجرين ومحاولة الوصول الى اوروبا.

ردا على تقرير وزارة الخارجية الامريكية

وزير الشؤون الدينية الجزائري ينفي التضييق على ممارسة المسيحيين لشعائرهم في بلاده

الجزائر ـ «القدس العربي»

من مولود مرشدي:

نفى وزير الشؤون الدينية الجزائري بوعبد الله غلام الله وجود تضييقات على ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين في الجزائر، وقال انهم يتمتعون بكامل الحرية في ممارسة تعاليم اديانهم.

وجاء تصريح المسؤول الجزائري ردا على تقرير اصدرته وزارة الخارجية الامريكية مؤخرا بعنوان «حرية الدين بالجزائر» واشار الى وجود تضييقات على ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين بالجزائر.

وقال غلام الله على هامش اشرافه على مسابقة الجزائر الدولية لحفظ القرآن الكريم وتفسيره بالجزائر العاصمة ان مضمون التقرير الامريكي لا «يعبر عن مواقف ولا يعكس الحقيقة حول الممارسة الدينية بالجزائر».

واضاف أن القانون الخاص بممارسة المعتقدات غير الإسلامية بالجزائر تم سنه بهدف «ملء فراغ قانوني في هذا المجال» وأشار الى أن كل القوانين الصادرة في هذا الشأن منذ سنة 1962 تاريخ استقلال الجزائر والى غاية السنة الجارية تضمنت بنودا حول حرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين.

وأكد الوزير غلام الله أن القانون المذكور المصادق عليه من طرف البرلمان الجزائري في دورته الاخيرة تم سنه بعد ان أصبح أشخاص يأتون إلى الجزائر من مختلف الدول بتأشيرات صحافيين أو سياح ليقوموا بعمليات تبشير في اوساط الجزائريين وقال «سن القانون جاء لسد فراغ قانوني في هذا المجال».

وأكد بهذا الشأن أن الجزائر «سنت قوانين مماثلة لتقنين ممارسة الشعائر الإسلامية وتطبيقها على ممارسة الشعائر غير الإسلامية وذلك تعميما للقانون فقط». واشار الى ان غير المسلمين اصبحوا بفضل نص القانون الجديد يمارسون طقوسهم الدينية بحرية تامة رغم ان البعض اعتبره «تضييقا عليهم».

وكان البرلمان الجزائري بغرفتيه صادق على قانون الشعائر الدينية لغير المسلمين واكد على ضرورة إقامة هذه الشعائر في مكان معروف ويسير من طرف جهات معروفة لدى السلطات الرسمية تماما كما هو معمول به لبناء المساجد بحيث لا يمكن فتح مسجد دون موافقة شخصية من طرف وزير الشؤون الدينية.

وقال انه اوضح للسفير الامريكي الجديد بالجزائر الذي استقبله بمكتبه قبل أسبوعين ان القانون جاء «لينظم الممارسة الدينية لغير المسلمين» تماما كما تم «تقنين الممارسة الدينية للجزائريين انفسهم بدءا ببناء المساجد الى اقامة الصلوات» وان العقوبات التي تضمنها القانون «لا تعني بالضرورة تطبيقها بدليل ان نفس العقوبات لم تطبق على المسلمين».

وكانت عدة جهات دقت ناقوس الخطر من استفحال اتساع دائرة حملات التبشير في الجزائر يقوم بها رجال دين اوروبيين، وخاصة من فرنسا، يستغلون الازمات المتعددة التي يعيشها المجتمع الجزائري للقيام بزيارات مكثفة باتجاه منطقة القبائل وعملوا على جذب شبان هناك باغراءات المال وتسهيلات الحصول على تأشيرات دخول لفرنسا ومزايا اخرى.

وكشف الوزير ان 500 امام ممن اوقفوا عن الممارسة الدينية في المساجد بداية الحرب الاهلية في 1992 استفادوا من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وأكد انه «منذ صدور الميثاق المذكور لم نتلق أي ملف باعتبار أن ملفات كل الأئمة تم تسويتها».

يذكر ان مسابقة الجزائر الدولية لحفظ القرآن الكريم يشارك فيها مرشحون من 17 دولة عربية و10 دول إفريقية و9 دول أسيوية.

الرئيس الموريتاني ينظم «افطار مصالحة» لقادة المعارضة عشية غلق باب الترشيح للانتخابات البرلمانية

نواكشوط ـ «القدس العربي» ـ من عبد الله السيد:

تغلق غدا الأربعاء الترشيحات لأول انتخابات نيابية يراد لها أن تكون شفافة في موريتانيا.

وأدى التنافس الشديد على مقاعد البرلمان إلى حراك سياسي غير مسبوق جعل الساحة السياسية الموريتانية تتشكل كل ساعة لتعيد تشكلها في الساعة الموالية.

وقد زاد من جيشان الساحة السياسية تدخل السلطات الإنتقالية في توجيه المترشحين نحو الترشح المستقل والإبتعاد عن الترشح من داخل الأحزاب التي وصفها الرئيس ولد محمد فال بأنها لا تعبر عن الساحة السياسية الموريتانية بعمقها وتنوعها.

ومع أن السلطات الإنتقالية تنفي أي تدخل لها في مجريات الساحة فقد أكدت احزاب «ائتلاف قوى التغيير» أن مسؤولين في المجلس العسكري الحاكم بينهم رئيس المجلس والأمين الدائم وقائد الحرس الجمهوري مارسوا ضغوطا على شخصيات سياسية لحملها على الترشح مستقلة والإبتعاد عن الأحزاب وبخاصة الرئيس المخلوع معاوية ولد الطايع.

وقد أدت هذه الضغوط لتجمد الحزب بعد أن هجرته غالبية القوى السياسية التي كانت تنشط داخله.

وللتخفيف من آثار التدخل في الساحة السياسية التقى الرئيس الموريتاني الانتقالي ولد محمد فال أمس الإثنين قادة الأحزاب السياسية الأحد عشر التي تشكل «ائتلاف قوى التغيير» حيث ناقش معهم عدة موضوعات بينها الاتهامات الموجهة للسلطة بالتأثير على الساحة.

وأكد مصدر مطلع حضر الإجتماع أن النقاشات كانت ساخنة للغاية.

وكان الرئيس ولد فال قد نظم قبل يومين إفطار مصالحة للأحزاب السياسية تم خلاله تبادل الأحاديث الودية دون مناقشة المشكلة التي باتت قائمة بين الأحزاب والمجلس العسكري الحاكم.

ملفات حقوق الانسان تنذر بالهيمنة على الخطاب السياسي استعدادا للانتخابات النيابية بالمغرب

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

يستعد المغرب للانتخابات التشريعية المقرر اجراؤها في خريف 2007 باعتبارها نهاية المرحلة الانتقالية التي تعيشها بلادهم منذ منتصف التسعينات.

واذا كانت الدولة والاحزاب السياسية تستعد باعداد القوانين واللوائح المنظمة لتلك التشريعات، فإن استعدادات على صعيد حشد الرأي العام تقوم بها الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني والنقابات حول رؤية كل منها للمسار الانتخابي والعملية الديمقراطية فيما تذهب جمعيات نحو استمرار البحث في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي عاشتها البلاد خلال العقود السابقة وربط ذلك بالعملية الديمقراطية.

وتأسست في هذا الاطار العديد من الجمعيات والهيئات التي قالت انها تمحور اهتمامها في وضع ضمانات لانتخابات شفافة ونزيهة وديمقراطية وخالية من الفساد والافساد التي كانت تعرفها على مدى العقود الثلاثة الماضية العمليات الانتخابية التي شهدتها البلاد.

واذا كان الفساد في الحلقات الاولى من المسلسل بالنسبة لهؤلاء من اختصاص الدولة واجهزتها او ما كان يطلق عليه بالحزب السري، فإنه شهد في المرحلة الثانية حياد الدولة لكنه الحياد السلبي الذي حول الفساد من القطاع العام الى القطاع الخاص أي للمشاركين في العمليات الانتخابية ويقولون ان المرحلة الثالثة والاخيرة من هذا المسلسل شهدت تدخل الدولة الايجابي لمحاربة الفساد والتزوير وان معالجات ما جرى في انتخابات ثلث اعضاء مجلس المستشارين (الغرفة التشريعية الثانية) التي جرت في الثامن من ايلول/سبتمبر الماضي والمتابعة القضائية للفائزين في هذه الانتخابات يؤشر على عزم الدولة وضع حد للتشكيك بالمسار الانتخابي المغربي.

وتنظم منذ عدة اسابيع محاضرات وندوات حول مستقبل المغرب الديمقراطي على ضوء ما تعرفه البلاد من تحولات وتطورات على الصعيد الحزبي والمجتمعي وفي هذا الاطار نظمت المؤسسة الاشتراكية للأبحاث والدراسات والتكوين التابعة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ندوة بالرباط بعنوان «إشكالات المغرب الحديث وآفاق معالجتها» بمشاركة مسؤولين حزبيين وأساتذة باحثين.

واستعرض محمد جسوس رئيس المؤسسة أربع اطروحات شائعة لتفسير الواقع تتمثل أولها في أطروحة الركود وأطروحة الأزمة التي ترى أن «القديم لا يموت والجديد لا يتطور» وأطروحة الانتقال من القديم إلى الحديث والانتقال في المجال الديمقراطي وكذا أطروحة التحول التي ترى أن للتغيرات طابعا تراكميا.

وأوضح جسوس أن ما يحدث في المجتمع المغربي ناجم عن تحولات كبرى لها عواقب وإكراهات وإنجازات كما أن لها انعكاسات على العمل السياسي وعلى الممارسة اليومية داعيا إلى «إعادة النظر في القواعد التي نشتغل بموجبها وفي الأولويات والأساسيات».

وركز الدكتور فتح الله ولعلو عضو المكتب السياسي للحزب ووزير المالية منذ 1998 على ضرورات التراكم والتجاوز والتجديد وعلى ربط التحولات التي يشهدها المجتمع المغربي بالعولمة بكل أوجهها مشددا على عناصر أساسية من قبيل التشبيب والدفاع عن الذات والتربية والتكوين وكذا على تقوية موقع المغرب في عالم اليوم والدفع بـ«اشتراكية الفرص» لجميع المغاربة وتقوية الأداة الحزبية.

وطرح حسن السرغيني في مداخلة حول «بعض القضايا الأساسية للمغرب بين المقاربة الدوغمائية والمقاربة البراغماتية» أسئلة للنقاش تتمحور حول الإرادة السياسية وتقرير التنمية البشرية داعيا بالخصوص إلى تبني التحليل الموضوعي وتحديد أهداف العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتحديد الإصلاحات.

واعتبر أن المشاكل الكبرى للبلاد تتمثل بالخصوص في التحول الديمغرافي (الشغل، شيخوخة المجتمع ..) والعولمة و«ضعف الموارد البشرية والتطرف الديني والتنوع الثقافي والفساد والتهريب». وقال أن تحقيق ثمانية في المئة من النمو الاقتصادي السنوي من شأنه ، إلى جانب إصلاح إداري وتوزيع عادل للثروات وتغيير العقليات، أن يسهم في حل عدد من مشاكل البلاد .

وبخصوص «البعد الديني لإشكالات المغرب»، اعتبر محمد العيادي أنه ليست هناك ضوابط لمعرفة حجم الظاهرة مشيرا إلى أن هناك فكرتين أساسيتين حول الدين الإسلامي أولهما أنه «ذو حمولة سياسية أكبر مقارنة مع الديانتين اليهودية والمسيحية»» وثانيهما كون «الربط بين السياسي والديني في المجتمعات الإسلامية مرتبط بظروف سياسية» .

وتحدث بنسالم حميش عن ضرورة تجاوز إشكالية التفاؤل والتشاؤم مشيرا في هذا السياق إلى مقولة غرامشي حول «تفاؤل الإرادة» بالرغم من الأزمات . كما تحدث عن ثالوث الأمية والفقر والفساد الذي ينخر المجتمع، وعن اللغة والعولمة المغايرة وعدم ضرورة تبني موقف مضاد للعولمة.

وفي مدينة مكناس أجمع مشاركون في مائدة مستديرة في موضوع «أي دور للمجتمع المدني في الانتخابات» على ضرورة اضطلاع المجتمع المدني بدور استراتيجي في شفافية الانتخابات المقبلة.

وفي معرض إشارتهم الى وسائل تدخل المجتمع المدني في الحقل السياسي، أكد المتدخلون على ضرورة أن تقوم الجمعيات المحلية بحملة تحسيسية للوقوف في وجه كل محاولة لشراء الأصوات، خصوصا في الأحياء الفقيرة، وحث الشباب والنساء على المشاركة بشكل مكثف في الانتخابات الجماعية.

وأضافوا أن دور المجتمع المدني يكمن في تعزيز ثقافة المواطنة والمسؤولية والحوار، موضحين أن بمقدور الجمعيات المحلية التدخل في المسلسل الانتخابي من خلال إعداد برنامج محدد بدقة ومتمحور حول التكوين والتحسيس.

وأوصى المشاركون بضرورة انخراط المجتمع المدني في إنجاز مشاريع تنمية الجماعات المحلية، مستحضرين بهذا الخصوص النماذج الفرنسية والأنغلو–ساكسونية.

وشددوا أيضا على أولوية عقد لقاءات ونقاشات مع المنتخبين الذين سينتخبون مستقبلا ، داعين في هذا السياق الأحزاب السياسية الى التقدم خلال الاستحقاقات المقبلة بمرشحين أكفاء ويمتلكون المقدرة على ضمان تسيير فعال للشأن المحلي.

واعتبر المختار بنعبد اللاوي مدير مركز الدراسات والأبحاث الانسانية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، أن المجتمع المدني يضطلع بدور المواكبة والتنسيق والمتابعة والاتصال خلال الانتخابات الجماعية، واصفا دوره بـ«الرئيسي» بالنسبة لبلد يعيش، على الخصوص، مرحلة انتقال ديمقراطي.

وتنظم لجنة الخروقات لفرع الرباط للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بعد غد الخميس ندوة حول صدور كتاب «شهادات بدون قيود من أجل الحقيقة»، والذي يتضمن جميع الأنشطة العمومية للاستماع لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي نظمت من 12 فبراير إلى 02 تموز/ يوليو 2005 وستتم مناقشة مضامين هذا الكتاب، وأيضا مناقشة آخر مستجدات ملف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ويشارك في هذه الندوة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف ومنظمة العفو الدولية ـ فرع المغرب وجمعيات هيئات المحامين.

وكتاب «شهادات بدون قيود من أجل الحقيقة» هو العنوان «والشعار الذي اختارته الجمعية المغربية لحقوق الإنسان للأنشطة العمومية للاستماع لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب.

وقد مكنت هذه الأنشطة الضحايا ليس فقط من التعبير عن حجم الانتهاكات وهول المعاناة الجسدية والنفسية، ولكن أيضا من تحديد المسؤوليات الفردية والمؤسساتية عن جرائم القمع السياسي بالبلاد.

ويتضمن الكتاب مقاربة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لملف الانتهاكات الجسيمة المتمثلة في كشف الحقيقة كاملة غير مبتورة عن الانتهاكات بمختلف أنواعها وتجلياتها.

وتحديد المسؤوليات الفردية والمؤسساتية وجبر الأضرار الفردية والجماعية والمجتمعية ومساءلة المتورطين ومحاسبتهم والاعتذار الرسمي والعلني للدولة المغربية واتخاذ التدابير الدستورية والقانونية والتربوية لتفادي تكرار ما جرى.

والمتتبع لأطوار المحاكمة الرمزية الواردة في نهاية هذا الكتاب يستخلص مقاربة الجمعية في إعمال المساءلة الجنائية ضد مرتكبي جرائم القمع السياسي، وذلك ليس نزوعا نحو الانتقام أو الضغينة أو الفتنة، كما ادعى البعض، ولكن في إطار محاكمة عادلة يتمتع فيها المسؤولون عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بضمانات المحاكمة العادلة.

البرلمان المغربي ينتخب الفرق النيابية ورؤساءها ورؤساء اللجان لاخر سنة تشريعية من عمره

■ الرباط ـ «القدس العربي»: بعد انتخابات داخلية اجريت في اول جلسة عمل يعقدها بعد افتتاح دورته الخريفية من سنته التشريعية الاخيرة، اعلن مجلس النواب المغربي عن قوائم الفرق النيابية ورؤسائها وانتخاب أعضاء مكتب المجلس ورؤساء اللجن النيابية القطاعية الدائمة برسم السنة الخامسة من الولاية التشريعية 2002 ـ 2007.

وتم خلال هذه الجلسة، انتخاب إدريس السنتيسي (فريق اتحاد الحركات الشعبية) نائبا أولا لرئيس المجلس، ونور الدين مضيان (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية) نائبا ثانيا للرئيس، ولحسن الداودي (فريق العدالة والتنمية) نائبا ثالثا وأحمد لكير (فريق التجمع الوطني للاحرار) نائبا رابعا

كما انتخب عبد السلام الباكوري (الفريق الدستوري الديمقراطي) في منصب النائب الخامس لرئيس مجلس النواب وعبد الكريم الادريسي فارس (فريق التحالف الاشتراكي) نائبا سادسا ومحمد محب (الفريق الاشتراكي) نائبا سابعا بالاضافة إلى النائب الثامن حسن معوني (فريق اتحاد الحركات الشعبية).

وانتخب محمد مبديع (فريق اتحاد الحركات الشعبية) رئيسا للجنة الداخلية واللامركزية والبنيات الاساسية ومصطفى حنين (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية) رئيسا للجنة المالية والتنمية الاقتصادية والنائبة بسيمة الحقاوي (العدالة والتنمية) رئيسة للجنة القطاعات الاجتماعية وانتخب عبد الكبير طبيح (الفريق الاشتراكي) رئيسا للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ومولاي البشير بدلة (فريق التجمع الوطني للاحرار) رئيسا للجنة القطاعات الانتاجية والشاوي بلعسال (الفريق الدستوري الديمقراطي) رئيسا للجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية.

كما تم خلال هذه الجلسة الإعلان عن قوائم الفرق النيابية ورؤسائها وهم: لحسن الحسناوي رئيسا لفريق اتحاد الحركات الشعبية وعبد الحميد عواد رئيسا للفريق الاستقلالي وادريس لشكر رئيسا للفريق الاشتراكي والحبيب الشوباني رئيسا لفريق العدالة والتنمية، ومحمد عبو رئيسا لفريق التجمع الوطني للأحرار وعبد الرحمن المتيوي رئيسا للفريق الدستوري وشهبي حسن رئيسا لفريق التحالف الاشتراكي.

ويعقد مجلس المستشارين (الغرفة التشريعية الثانية) اليوم الثلاثاء جلسة لانتخاب رئيس له ومن المتوقع ان يعاد انتخاب مصطفى عكاشة مرشح التجمع الوطني للاحرار المشارك بالاغلبية الحكومية بعد المفاوضات الماراثونية التي عرفتها الاغلبية خلال الايام الماضية اثر اعلان كل من حزب الاستقلال والحركة الشعبية عن الترشيح لهذا المنصب.

بعد ان كن يدخنها خلسة.. فتيات تونس يستأنسن بـ«الشيشة» في الاماكن العامة

■ تونس ـ اف ب: تحولت المقاهي التونسية في ليالي رمضان الى فضاءات ترفيهية تؤمها الفتيات لتدخين الشيشة (النارجيلة) لساعات طويلة بعدما كانت التقاليد تحظرها عليهن وكانت السلطات تمنع تدخينها في الاماكن العامة بسبب ضررها الصحي وخشية استخدامها لاغراض مخالفة للقانون.

ففي العاصمة وضواحيها، في الاحياء الشعبية والراقية على حد سواء، بات مألوفا ان تزدحم الاماكن العامة بعد الافطار مباشرة وحتى ساعات متأخرة من الليل، برواد السمر وبينهم نسبة كبيرة من الشابات يجلسن باسترخاء فوق الارائك والوسادات الاثيرة.

والملفت هذه السنة كثرة المقاهي الجديدة التي تنافست مع مقاه قديمة لتتزاحم الاسماء بين «السور» او «الفل» و«سيدي بوسعيد» او «لمة الاحباب» او «المرقوم» الى «ليلة عربية» او «ليالي منار» او «المشموم» او «المعازيم».

وتبقى الشيشة فيها سيدة السهرة حتى ساعة متأخرة من الليل في هذا الشهر الذي تدب فيه الحياة خلافا لباقي اشهر السنة.

ويؤكد بشير صاحب مقهى «السور» داخل المدينة العتيقة ان 30 بالمئة ممن يدخنون الشيشة في ليالي رمضان فتيات يرتدن المقهى بمفردهن بعد ان كن يأتين مع افراد عائلاتهن.

ويلفت بشير الى ان «غالبيتهن لا يتجاوزن العشرين من العمر (...) ولا يجدن احراجا البتة في طلب الشيشة (...) وكأنهن يطلبن كوبا من الماء».

وحتى وقت قريب، لم يكن مسموحا للفتاة في العائلات التونسية المحافظة تدخين الشيشة.

ويعود انتشار النارجيلة التي عرفها الشرق الاوسط منذ اكثر من 400 عام، في الاماكن العامة التونسية الى سنتين تقريبا، كما يقول صاحب المقهى الذي يعزوه الى وفود العديد من الاشخاص من سورية ولبنان ومصر للتبادل التجاري او الاقتصادي او الثقافي.

وربما اسهم في ذلك ايضا تساهل السلطات التي كانت تمنع تدخين الشيشة لسنوات في الاماكن العامة بسبب ما يسببه دخانها من مشكلات صحية وكذلك خشية خلط التبغ بمادة مخدرة.

والطريف ان المدمنين على النارجيلة كانوا يجدون حيلا للالتفاف على القانون كوضع الشيشة داخل المقهى واستخدام خرطوم طويل يتم تمريره عبر النافذة الى الخارج.

وكان ذلك ينطبق على المقاهي الشعبية والاماكن الفاخرة على حد سواء.

ويقول علي، صاحب مقهى «المشموش» منذ اكثر من عشرين عاما، ان «ما كان اكثر المشاهد اثارة وغرابة لوقت قريب اصبح الان مسموحا به».

اما بشأن الفتيات اللواتي كن يدخن خلسة بسبب نظرة المجتمع السلبية للمرأة المدخنة، فيقول «طيلة عملي في هذه المهنة، لم ار مثل هذا الاقبال من طرف الفتيات على الشيشة».

ويقول «بعد ان كانت الشيشة حكرا على الرجال، اخذت الفتيات يحتلن مكانا في المقهى رويدا رويدا، وبعد ان كن يخترن الجلوس في زاوية منعزلة، بتن الان في الواجهة، ولا يجدن حرجا في مجالسة ومشاركة المدخنين».

وداخل مقهى «السور» المؤثث بارائك ووسائد ملتصقة يجلس القادمون او يتربعون في جو حميمي.

وتقول سنية ذات العشرين ربيعا مازحة «انا ادخن الشيشة اذا انا موجودة (...) انها تعطيني احساسا بالراحة لا يضاهيه احساس اخر (..) فلماذا احرم نفسي من هذه المتعة التي يحتكرها الرجل؟».

وتضيف ان «تدخينها في الاماكن العامة شكل من اشكال المساواة مع الجنس الاخر ومظهر طبيعي لما وصلت اليه المرأة التونسية من تطور».

وتنعم المرأة التونسية بوضع استثنائي في العالم العربي الاسلامي بفضل قانون الاحوال الشخصية الذي مر نصف قرن على تبنيه ويعطي المرأة مساواة في قضايا الزواج والطلاق لم تحصل عليها المرأة العربية عموما.

اما صالحة التي يحظر عليها الخروج ليلا في بقية اشهر السنة، فتقول انها تدخن الشيشة لتظهر بانها تمارس «نوعا من الحرية».

من جهتها تؤكد عفاف التي تعلمت تدخين النارجيلة في مصر انها لا تخجل بل «اتنعم بتدخينها بدون الاحساس بمرور الوقت».

وتضيف «اعشقها ولا اتحمل ان يمر يوم دون ان استمتع بنكهة طعم التفاح فيها».

وتعرف الفتيات المدخنات انواع التبغ وتفضل اغلبهن نكهة التفاح على غيرها لانها في نظرهن «اخف» و«اقل مرارة من السجائر».

وفي حين لا يستغني بعضهن عن الشيشة، تدخنها اخريات مجاراة للاصحاب حتى تحلو السهرة الرمضانية.

اما الرجال فلا يخفون معارضتهم لهذه الظاهرة. ويقول جلال الذي يتردد باستمرار على مقهى «لمة الاحباب» ان «تدخين المرأة بشكل عام للشيشة (..) منظر غير لائق دخيل علينا ويتنافى واخلاقيات الفتاة التونسية».

ويعبر بشير صاحب مقهى «الفل» «عن رفضه القطعي لتدخين الفتيات وخاصة صغيرات السن».

من ناحيته يقول الفتى سامي انه يرفض «الجلوس في المقهى برفقة فتاة تدخن الشيشة لان ذلك يفقدها انوثتها».

ويحذر بعض الباحثين الاجتماعيين من الشيشة عموما لانهم يرونها «دخيلة على عاداتنا وتقاليدنا فضلا على كونها مضرة بالصحة».

وتشير زينب يعيش الاختصاصية في العناية بالبشرة الى ان عددا من النساء اللواتي يترددن عليها «ممن يعانين من مشاكل في الجلد يدخن الشيشة».ورغم انها لا تستطيع ان تجزم بان هذه المشكلات ناجمة عن الشيشة وحدها، فانها تشدد مع ذلك على ضرورة وقف ما تسميه «هذا النزيف الذي يضر بخلايا الجسم ويسممه».

سيدة تونسية مستمتعة بـ«شيشة» باحد مقاهي العاصمة